

## المعوقات التنموية في قضاء غماس في محافظة الديوانية

الهام عبد مهدي الجنابي

أ.م.د. فيان احمد محمد

وزارة الزراعة /شركة مابين النهرين

كلية التربية للبنات/جامعة بغداد

[akeelalsarr76@gmail.com](mailto:akeelalsarr76@gmail.com)

### المخلص:

تناول هذا البحث دراسة المعوقات التنموية في قضاء غماس في محافظة الديوانية (القادسية) كون هذه المنطقة احتلت في عام ٢٠١٦ المرتبة الأولى ضمن خمس مناطق في العراق في نسبة الفقر على مستوى العراق إذ بلغت نسبة الفقر فيها من (٧٠-٧٧%) من مجموع سكانه، رغم امتلاكه لامكانيات جغرافية وبشرية تؤهلها في حالة التخطيط الصحيح لها من تحقيق تنمية اقتصادية وأجتماعية، وصولا لتحقيق الرفاهية لسكان المنطقة البالغ عددهم حسب تقديرات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٢ حوالي (١٠٥,٠٠٠) نسمة، فكان لابد من البحث عن المعوقات التي تعيق تنمية القضاء و ايجاد الحلول لمعالجة هذه المعوقات، وتم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي والمسح الميداني، تبين ان قضاء غماس يعاني من معوقات كثيرة يتطلب حلها وضع وضع استراتيجيات اقتصادية تلائم الخصائص والمقومات الخاصة بالمنطقة واثبت التحليل الاحصائي ان هناك علاقة طردية بين السياسات الزراعية وبين التنمية لكون الزراعة هي النشاط الرئيسي لسكان المنطقة  
الكلمات المفتاحية: (معوقات التنمية، السياسات الزراعية، قضاء غماس، الديوانية).

### **Developmental obstacles in Ghamas district in Al-Diwaniyah governorate**

**Dr. Vian Ahmed Mohamed**

**Elham Abdel Mahdi Al-Janabi**

**College of Education for Girls / University of Baghdad, Ministry of Agriculture /  
Mesopotamia Company**

### Abstract:

This research deals with the study of developmental obstacles in Ghamas district in Diwaniyah Governorate (Al-Qadisiyah) because in ٢٠١٦ this region ranked first among five regions in Iraq in the poverty rate at the level of Iraq, as the poverty rate in it reached from (٧٠-٧٧%) of the total Its population, despite its possession of geographical and human capabilities that qualify it in the event of proper planning for it, to achieve economic and social development, in order to achieve the well-being of the region's population, which, according to the estimates of the Ministry of Planning

for the year ٢٠٢٢, is about (١٠٥,٠٠٠) people. Therefore, it was necessary to search for obstacles that hinder the development of the district, for the purpose of Finding solutions to address these obstacles, and the descriptive and analytical approaches were used, and the field survey showed that the district of Ghammas suffers from many obstacles that require the development of economic strategies that suit the characteristics and components of the region, and the statistical analysis proved that there is a direct relationship between agricultural policies and development because agriculture is the main activity to the residents of the region

Keywords: (obstacles to development, agricultural policies, Ghammas district, Diwaniyah).

### المقدمة

تعرف المعوقات التنموية بانها العوامل التي تؤدي إلى انحراف المسار التخطيطي في خطة التنمية عن المسار المخطط له، والذي يحول دون تحقيق الأهداف، وتعد المعوقات من الحواجز التي تقف أمام تقدم الشعوب وهي نوع من المناهضة التي تواجه عملية التخطيط، فالمخطط يرسم خطة التنمية ولكنه قد يصطدم بالسلوك السلبي لأفراد المجتمع الذي قد يعوق تحقيق هدف التنمية . (خاطر، ٢٠٠٠، ص٥٨)، في هذا البحث سيتم التطرق إلى المعوقات التي تعيق عملية التنمية في قضاء غماس في محافظة الديوانية بالتفصيل، وتتوزع هذه المعوقات ما بين اجتماعي واقتصادي، كما وتعد السياسات الزراعية هي المحرك في تنمية المجتمعات الريفيّة ، والذي بموجبه تتم وضع الخطط والبرامج لغرض تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة العائدات من صادرات المحاصيل الزراعية بأنواعها، وتتصف السياسات الزراعية العراقية في طياتها ضعف الأداء الزراعي والاستنزاف الهائل لخزينة الدولة في سياسات الدعم غير المبرمج مما أثر على تنمية المجتمعات الريفيّة في مناطق العراق كافة وبنسب متفاوتة وخاصة في قضاء غماس وأدت هذه السياسات إلى تعطيل الإمكانيات التي تمتلكها المنطقة سواءً أكانت بشرية او اقتصادية واستنزاف خزينة الدولة من خلال دعم العاطلين عن العمل ودفع التعويضات للفلاحين ،ومن هذا المنطلق جاءت هذا البحث لتوضيح المعوقات التنموية والتي تم رصدها من خلال عدة وسائل منها جمع المعلومات ميدانياً والملاحظة الميدانية واللقاءات الرسمية والشخصية في قضاء غماس

للفترة من (٢٠٢٢/١٠/١) لغاية (٢٠٢٣/٤/١٥) ،وصولاً الى تشخيصها ومحاولة ايجاد طرق لمعالجتها .

اولاً. مشكلة البحث :تكمن مشكلة البحث بعدة تساؤلات هي :

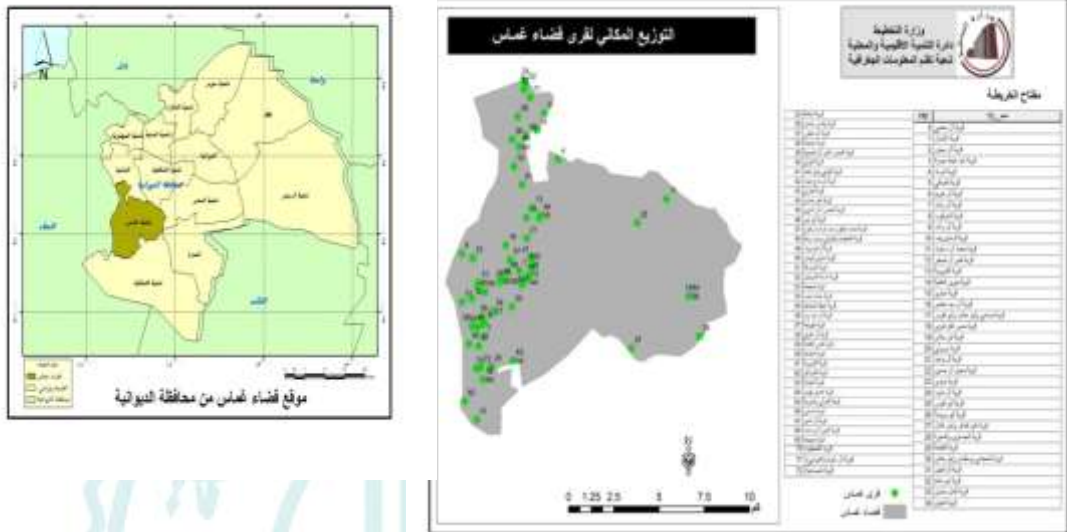
- هل هناك أثر للتنمية في قضاء غماس نتيجة السياسات الزراعية المركزية ؟
- ما هو دور العامل البشري في تحقيق التنمية الريفيّة لقضاء غماس؟
- هل تقف المعوقات الاجتماعية المتمثلة بالبطالة والفقر والتعليم عقبه أمام تنمية قضاء غماس؟

ثانياً. فرضية البحث :تمثلت الفرضية بالسؤال الآتي: (تؤثر المعوقات التنموية على تنمية المجتمع المحلي الريفيّ في قضاء غماس من خلال اتباع الاساليب والوسائل غير المجدية وغير الفعالة).  
ثالثاً. أهداف البحث:يهدف هذا البحث بشكل عام إلى تشخيص المعوقات التنموية في قضاء غماس في محافظة الديوانية، التي تعاني منها القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وإظهار الإمكانيات الطبيعية والبشرية للمنطقة والتي من الممكن توظيفها لتحقيق الرفاهية لسكان المنطقة .

رابعاً. منهج البحث :اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي القائم على التحليل والتوزيع والربط .

خامساً. حدود البحث :تتمثل الحدود المكانية للبحث في قضاء غماس والبالغة مساحته (٤٥٩) كم<sup>٢</sup>، ويقع ضمن الحدود الفلكية بين دائرتي عرض (٤٨° ٣١' - ٣٥° ٣١') شرقاً وعلى خطي طول (٤٤° ٤٤' - ٣٢° ٤٤') شمالاً، وهو احد الأفضية التابعة الى محافظة الديوانية ويطلق رسمياً عليه في المخاطبات الرسمية ناحية الخورنق نسبة الى ناظم الخورنق الذي ينظم مياه الرّي داخل القضاء ، وقد تم اعتماد تسمية(غماس) رسمياً في عام ١٩٢١ بعد صدور قرار ملكي باعتبارها ناحية تابعة لقضاء الشامية (المنصوري، ٢٠١٢، ص٥٦) ،وفي عام ٢٠١٩ تم رفع مستواها الإدارية إلى قضاء تابع الى محافظة الديوانية يتالف من ٧٤ مقاطعة (خريطة ١)، إمام الحدود الزمانية فإنها تمثلت بالمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢) نتيجة التغييرات والاحداث الكبيرة التي مرت على العراق ومنطقة الدراسة خلال هذه المدة.

خريطة (١) موقع قضاء غماس ومقاطعها ضمن محافظة الديوانية



المصدر : بيانات وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمية والمحلية و اعداد الباحثة اعتماداً على استخدام ArcMap

أولاً. التنمية توجد تعاريف مختلفة وفقاً لأتجاهات الباحثين والمفكرين الذين تعرضوا لهذا الموضوع، فالتنمية مفهوم لا ينتمي إلى علم واحد، بل إلى عدد من العلوم والتخصصات المتباينة ، فقد عرفها بعضهم بانها " سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع ،تهدف لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد مجتمع معين عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار الطاقات المتوفرة في هذا المجتمع إلى الحد الأقصى"(الكردي،١٩٧٧،ص٧٢)، كما تعرف التنمية أيضاً " بأنها عملية التغيير الايجابي من خلال التدخل وهذا التدخل يتم من جهات مختلفة من خلال برامج عملية ذات تخطيط مدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المخطط تنفيذها في المجالات التي يراد تنميتها، وتشرف على إعداد هذه الخطط وتنفيذها جهات وهيئات رسمية وشعبية من خلال التعاون بين الجميع في المجالات التنموية المختلفة للوصول إلى الهدف المطلوب ويمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة للعمل المشترك تحقيق الاندماج

في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع من الجهود. (رشوان، ٢٠٠٧، ص٩)، ونستطيع القول ان (بناء العنصر البشري هو المحور الأساسي للتنمية).

١.١. أشكال التنمية: للتنمية أنواع وصور متعددة تبعا لاختلاف التصورات حول المفهوم وكالاتي: (النميري، ٢٠٠٩، ص١٧).

أ. التنمية البشرية : ويهدف هذا النوع من التنمية رفع كفاءة الموارد البشرية ،وهي عملية من خلالها يتم توسيع خيارات الناس الثلاثة وهي(أن يعيش الناس حياة مادية صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلوا على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق).

ب. التنمية الاجتماعية : وهو نوع من أنواع التنمية الذي يسعى الى تحقيق التوازن الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للسكان ويضم مجالات (الغذاء والصحة والعمل).

ج. التنمية الاقتصادية: ويهدف هذا النوع من التنمية إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، إذ يترتب عليه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ،وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

د. التنمية المستدامة(المستمرة):وهي التنمية التي تحافظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف مع الاستجابة لحاجيات السكان الحالية دون تعريض الأجيال القادمة للخطر وللتنمية المستدامة أبعاد ثلاثة هي: (البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي). (جامع، ٢٠١١، ص١٧) .

٢.١. التنمية الريفيّة: وهي التنمية التي يتم تخطيطها وتطبيقها في البيئة الريفيّة، بشقيها الاقتصادي الإنتاجي والاجتماعي وتهدف إلى أحداث عملية التغيير إلى ما هو أفضل وفق البرامج الزمنية المحددة " . (قماش وناعس، ٢٠١٤، ص٣٦٨)، للتنمية الريفيّة هدف استراتيجي وهو تحضر الرّيف أو إزالة الفوارق بين الرّيف والمدينة واستغلال الموارد المتاحة، سواء كانت طبيعية ام اجتماعية ام اقتصادية للوصول إلى اكبر عائد بالنسبة للإمكانيات الموجودة.

٣.١. التنمية المكانية Spatial Development : ويعبر علم المكان (المجال) عملياً عن علم الجغرافية . (باحو، ٢٠٠٨، ص٥٥) ، ويشمل المجال بيئات قد تكون مادية كالمنشآت والمساكن والمعامل والبنى التحتية، أو تكون غير مادية غير مرئية ولكنها حقيقية كالعلاقات والتدفقات والتنظيمات، كما قد تكون رمزية وفكرية والتي قد تؤثر في تنظيم المجال .(محمدين

١٩٩٦، ص٥٤)، ويمكننا القول إن أهداف التنمية المكانية هي أهداف كلية شاملة (حضر، ريف) تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومعالجة مشاكل التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق توزيع عادل للاستثمارات بين الأقاليم والمدن .

٤.١. خصائص التنمية الريفية (المكانية): ان التنمية تتركز دائما على العنصر البشري فهي تتسم بما يلي: (جامع، ٢٠١٩، ص١١٢-١١٥)

١. أنها عملية تفاعل حركي مستمر ومتجدد تتطلب مشاركة شعبية وتعاون مستمر بين أفراد المجتمع.

٢. هي عملية مخططة موجهة تستهدف الأقاليم والوحدات والمجتمعات المحلية.

٣. قائمة على التكامل والتوازن، أي أن مسارها يشمل جميع القطاعات والمستويات ومرتبطة بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي وبتوفير مختلف الخدمات والاستغلال الأمثل للموارد المحلية لإقليم ما في إطار الشراكة والتعاون داخل المجتمع المحلي.

٥.١. أهداف وركائز التنمية في قضاء غماس: تقوم الفلسفة الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية بصورة عامة على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في تلك المجتمعات لتحقيق الرفاهية وإشباع احتياجاتهم، وفق ركائز أساسية لا بد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بتنمية المجتمعات المحلية، وهذه الركائز الأساسية للتنمية المحلية إلى ما يلي: (جامع، ٢٠١٩، ص ١٥٤-١٦٠)

أ. تغير ظروف وأوضاع المجتمعات إلى الأفضل، وذلك بشرط أن يتم هذا التغير بمبادرة من الأهالي

ب. تدعيم حرية الإنسان وكرامته والمتمثل بإشراك المواطنين في الحكم وإدارة شؤون مجتمعهم، ونقل المجتمع من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

ج. الحد من تمركز المشاريع والاستثمار في الحضر على بقية المناطق الأخرى .

ثانياً: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية: يستخدم مفهوم الإستراتيجية في مفهومها التعموي للدلالة على " هي القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، وتوزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة" (عبد الله، ٢٠٠٧، ص ٥٣).

أن رسم أي إستراتيجية ناجحة لتنمية مجتمع معين يفترض أن توضح طبيعة الأهداف المطلوب تحقيقها حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يأتي إلا إذا كان هناك تصوراً واضحاً لطبيعة المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ككل ولنوع العلاقات ونماذج السلوك والاتجاهات، لقد تناولت العديد من الدراسات في الفكر الاجتماعي نماذج تنمية المجتمعات المحلية، ونكتفي بعرض نموذج العمل الإنمائي عند تايلور Taylor\*، فقدم كارل تايلور نموذج لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمع المحلي وتمثلت خطوات هذا النموذج:- (عبد الله، ٢٠٠٧، ص ٤٨)

أ. اكتشاف المشكلات وتحديدتها بدقة وتشخيص أسبابها الموضوعية  
ب. التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية. وهي خطوة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها وفيها يتم رسم خطة محلية لمواجهةها  
ج . تعبئة وتوجيه الإمكانيات المتوفرة لجماعات المجتمع المحلي توجيهها صحيحاً  
د. تنمية الطموح المحلي، وهو ما يولد الشعور بالفخر الجماعي والإنجاز، والذي يستثير الشعور بالولاء الاجتماعي والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي.  
وعند تطبيق هذا النموذج على منطقة الدراسة نجد الآتي:

(١) من خلال المشاهدة والتقصي وكذلك استمارة الاستبانة، حددت الباحثة جملة من المشكلات التي يعاني منها قضاء غماس وتم طرحها ومناقشتها مع أهالي المنطقة وكانت عامة وشاملة ومتداخلة مع بعضها مثل ظاهرة البطالة، التي لها علاقة بالفقر المرتبط بتدني مستويات المعيشة كون المنطقة تعتمد على الزراعة.

(٢) فيما يخص التخطيط وضعت الباحثة نهاية البحث توصيات بيد صانع القرار .

(٣) التعبئة وتسخير الإمكانيات عادة في المجتمعات الريفية الذي يحكمها الطابع القبلي نجد صعوبة أو التأخر في أحداث التغييرات الايجابية كونها محكومة بالعادات والتقاليد على سبيل المثال تعليم الفتيات لسن محدد، العمل في مزارع الأهل دون تقاضي الأجر وهكذا.

(٤) الرغبة في التطور والتغيير موجودة في كل المجتمعات لكن ينقصها الفعالية التنفيذية.

١.٢. العناصر الأساسية للتنمية المحلية :تعددت عناصر التنمية المحلية بحسب رؤية المفكرين، ويمكن حصر بعض العناصر الأساسية وهي: (Frankly ،١٩٨٥،p١٥)  
أ. مشاركة الاهالي (المجتمع): وينظر على أنها مشاركة السكان والفئات المستهدفة في اتخاذ القرارات التنموية وتنفيذ النشاطات المختلفة وعلى جميع المستويات.  
ب. التكامل والتوافق والترابط بين التنمية المحلية لمنطقة معينة مع التنمية الوطنية وتعد جزءا متما لها.  
ج. الاستخدام الكفوء للموارد.

٢.٢. مجالات التنمية المحلية:إن غاية التنمية في اي مجتمع هي إحداث تغييرات شاملة في حياة المجتمع وقد يكون هذا التغيير مادياً (رفع المستوى الاقتصادي) أو معنوياً (تغيير اتجاهات الأفراد)،وتسعى مشروعات التنمية لإحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي والعمراني للمجتمع ، وتعمل في مجالات متعددة وتشمل نشاطاتها كل جوانب الحياة في المجتمع المحلي في المجالات الاقتصادية وتشمل النشاط الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة ومقاومة الآفات والأمراض النباتية، وإدخال زراعات جديدة، والتوسع في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وإدخال سلالات جديدة وتغذية الحيوان وعلاجه وتربية الدواجن والنحل والتسويق الزراعي والإرشاد الزراعي وتنشيط الجمعيات التعاونية القائمة وتسويق المنتجات والتدريب المهني،أما في المجالات الثقافية فتشمل مكافحة الأمية ونشر الثقافة العامة عن طريق الندوات وغيرها، وفي المجالات الصحية تتمثل في تحسين الخدمات الصحية والبيئية ورعاية الامهات والاطفال وتوفير الرعاية الصحية الأولية كالإسعاف والوقاية والعلاج وتوفير المياه الصالحة للشرب وزيادة الوعي الصحي (بعلبكي،٢٠٠٩،ص٥٥)،أما في المجالات الاجتماعية وتكون في مجالات تطوير القيادات المحلية والقيام بالمشروعات الاجتماعية وتنظيم شؤون الشباب ،وتطوير وتحسين قدرات المرأة وتحسين أدائها عن طريق التعليم والتدريب ،وإنشاء ودعم التنظيمات النسائية والتدبير المنزلي والإرشاد الأسري ،أما مجالات الخدمات العامة فتكون في فتح وتعبيد الطرق الفرعية وتعبيد



الشوارع وإنارتها وإنشاء المرافق العامة وصيانتها وتحسين المشهد العام للمنطقة (ناجح، ٢٠١٥، ص ١٤)

### ٣.٢. التنمية والإدارة اللامركزية:

وبما أن جوهر التنمية هو تحقيق التطور والتحسين على المستوى الاقليمي والمحلي في كافة الأصعدة وأن الإدارة اللامركزية تمثل محورا أساسيا في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بهدف إنماء وتطوير المناطق المحلية، وتعد منجهاً أخرى محورا رئيساً في إنفاذ السياسات الكلية التي تنتهجها الدولة في التنمية، ولها دوراً مهماً في تنمية مجتمعاتهم من خلال ثلاث مستويات:

١. اقتصادياً: العمل على تنمية الموارد الجماعية بالشكل الذي يحافظ فيه على ممتلكات الجماعة، وذلك من خلال توظيف تلك الموارد لخدمة مصالح المواطنين في مجالات العمل .  
ب. اجتماعياً: فالإدارة المحلية وبحكم قربها من المواطن، فهي تلعب دوراً هاماً والمتمثل أساساً في معرفة حاجيات السكان من تعليم وصحة وسكن وغيرها، وذلك بتوظيف مختلف الإمكانيات المتاحة ومنها المادية والبشرية بهدف تحقيق هذه الاحتياجات للمواطنين والمتمثلة بالتعليم، مكافحة الفقر والبطالة.

ج. ثقافياً وترتيفياً: تعمل الإدارة المحلية بدعم النشاطات الثقافية والترفيهية عن طريق إيجاد البنى التحتية الضرورية كالمترهات والنوادي الترفيهية والثقافية.

ثالثاً. المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة

١.٣. الموقع الجغرافي والمساحة: يقع قضاء غماس (الخورنق) في القسم الجنوبي الشرقي من مدينة الديوانية بين دائرتي عرض شمالاً (٤٨° ٣١' - ٣٥° ٣١') وخطي طول شرقاً (٤٤° ٤٤' - ٤٤° ٣٢') يحدها من إطرفها الشمالية، مركز قضاء الشامية و قضاء الديوانية (ناحية الشافعية) ، في حين تحدها من إطرفها الغربية محافظة النجف و قضاء الحمزة (ناحية السدير) من الطرف الشرقي ومن الجنوب قضاء الحمزة (ناحية الشافعية) ، تبلغ المساحة الكلية للناحية (٤٥٩ كم<sup>٢</sup>) وبما يعادل (١٤٣٦٣٠) دونم ،منها (٨٥%) أراضي صالحة للزراعة، يصنف القضاء ضمن المناطق الريفية ،تبلغ عدد مقاطعاته (٧٤) مقاطعة ويتركز الجانب الحضري في مركز الناحية فقط .

٢.٣. السطح: قضاء غماس جزء من منطقة السهل الرسوبي وتمتاز أراضيها بانبساطها وانحدارها بشكل بطيء من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، ففي الأقسام الجنوبية إذ يمر خط الارتفاع المتساوي ٢٠ م فوق مستوى سطح البحر، وفي الأقسام الشمالية يمر خط الارتفاع ١٧ م، في حين أن أقسامها الوسطى يمر خط الارتفاع المتساوي ١٧-١٨ م. (الموسوي، ٢٠٠٧، ص ٢٣).

٣.٣. خصائص التربة: تتميز التربة في قضاء غماس انها جزء من تربة السهل الرسوبي والتي تتصف بأنها تتكون من طبقات تختلف في تركيبها وعمقها حسب تكوينها وتظهر في المنطقة نطاقين من التربة وهي:

أ. منطقة أكتاف الأنهار: يمتد هذا النوع من التربة بصورة رئيسة بشكل طولي على جانبي شط الشامية وامتداد الجداول المتفرعة منه فهو يمتد من الحدود الإدارية الشمالية لناحية غماس حتى نهاية الحدود الإدارية مع محافظة المثنى، ان تربة أكتاف الأنهار لها أهمية خاصة في الإنتاج الزراعي بما تمتاز به قابلية إنتاجية مرتفعة وصلاحية لزراعة المحاصيل الحقلية، وخاصة محصول الشلب.

ب منطقة أحواض الأنهار: وتسود هذا النوع من الترب معظم أراضي ناحية غماس، وتوجد هذه التربة في المناطق البعيدة عن مجاري الأنهار في المناطق المحصورة بين أكتاف الأنهار وترب المنخفضات ومن هنا كانت هذه الأنواع من الترب رديئة التصرف تعاني من مشكلة تغدق التربة وزيادة نسبة الأملاح فيها لذا تزرع فيها المحاصيل الحقلية التي تتحمل الملوحة مثل الشعير ( محسن، ١٩٧٦، ص ٤٢).

٤.٣. العناصر المناخية: يعتبر المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في عملية التنمية الريفية، لما يتضمنه من عناصر أساسية تمثل أهم مقومات هذه التنمية، وتشمل العناصر المناخية الأساسية الآتي:

١.٤.٣. درجات الحرارة: تتميز معدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى في غماس بتباينها من فصل إلى آخر وإن وقوع هذه المنطقة في المناخ الصحراوي قد اكسبها صيفا حارًا طويل وشتاء بارد قليل الأمطار .

٣.٤.٢. الإمطار: تتركز الأمطار في هذه المنطقة في فصل الشتاء وتمتاز بقلة كمياتها وتذبذبها وعدم انتظامها مما يجعل لا يمكن الاعتماد عليها في الإنتاج الزراعي .

٣.٤.٣. الرياح: ، تسود في قضاء غماس بشكل عام الرياح الشمالية الغربية في غالبية فصول السنة وتتميز بإثارة العواصف الترابية وتساعد الغبار المحلي وتمثل الأشهر ( آذار، نيسان، أيار) أكثر أشهر السنة تكراراً لحدوث العواصف الترابية في منطقة الدراسة .

٣.٤.٤. الإشعاع الشمسي : تتميز منطقة الدراسة بأنها ذات إشعاع شمسي عالٍ، ونسبة عالية من الساعات الضوئية والتي بالامكان استخدام هذه الميزة في توليد الكهرباء ( الطاقة النظيفة) واستخدامها لأغراض العمليات الزراعية والنشاطات الصناعية والمنزلية وهي بذلك توفر مصدر جيداً لتوليد طاقة نظيفة ورخيصة في نفس الوقت تعمل على زيادة دعم مقومات التنمية في المنطقة .

سادساً. الموارد المائية Water Resources: يعد شط الشامية الفرع المائي القادم من شط الهندية على نهر الفرات والجدأول المنقرعة منه المورد المائي الوحيد الذي تعتمد عليه منطقة الدراسة في كافة الأنشطة إذ يدخل قضاء غماس عند المقاطعة (٦٨) وبعد ذلك يدخل المنطقة فيقسمها إلى نصفين ويستمر النهر في الجريان باتجاه الغرب إذ يتفرع منه عدة جداول أهمها جدول النغيشية في الجهة اليمنى بينما يصب في مزل النقارة المزل الرئيسي في المنطقة، كذلك تتميز المياه الجوفية في المنطقة بردائها وملحوتها العالية التي لايمكن الاعتماد عليها في الاستخدام المنزلي والزراعي.

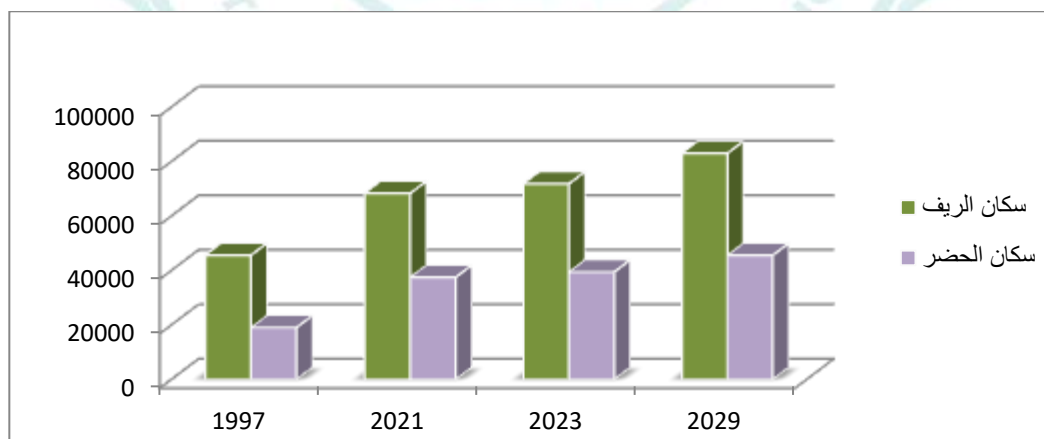
#### رابعاً العوامل البشرية والأقتصادية المؤثرة في منطقة الدراسة

١.٤. نمو السكان وتوزيعهم المكاني: السكان هم المحور الرئيسي المحرك لعملية التنمية وهم الهدف من عملية التنمية(ابو عيانة،١٩٨٠،ص ٢١)، ان عدد سكان المنطقة المسجل في نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ بلغ (٦٤,٥٨٤) نسمة ،نسبة الزيف منهم (٧١%) (وزارة التخطيط، نتائج التعداد العامل للسكان،١٩٩٧) وتشير التقديرات الى ان عدد السكان في قضاء غماس سجل حوالي (١٠٥,٧٥٤)نسمة حسب بيانات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢١ ،شكلت نسبة الزيف منهم(٦٤,٥٦%) اما نسبة الحضر فقد بلغت (٣٥.٤٤%) في حين من المتوقع ان يبلغ

عدد السكان لعام ٢٠٢٩ حوالي (١٢٨,٥٢٩) نسمة بمعدل نمو سنوي يبلغ (٣.٠٥%) (وزارة التخطيط، تقديرات سكان العراق لعام ٢٠١٢) كما مبين في الشكل (٢)، وتعود هذه الزيادة العالية في عدد سكان الريف الى ارتفاع نسبة الولادات ورغبة الاهالي بزيادة أعداد أفرادها وذلك لحاجتهم اليهم في مختلف الأعمال الريفية المتعددة ويضاف الى ذلك الزواجات المبكرة .

الجدول (١)								
تقديرات أعداد السكان ومعدل النمو المتوقع والمسجل في منطقة الدراسة لمدد مختلفة من ١٩٩٧ لغاية ٢٠٢٩								
السنة	العدد الكلي	معدل النمو السنوي %	سكنة المقاطعات الريفية			سكان المقاطعات الحضرية		
			عدد السكان	النسبة المئوية (%)	نسبة النمو السنوي (ريف)	عدد السكان	النسبة المئوية	نسبة النمو السنوي (حضر)
١٩٩٧	٦٤,٥٨٤	٣.٠٥	٤٥,٥٧٦	٧١	٢,٣٩	١٩,٠٠٨	٢٩	٣,٦
٢٠٢١	١٠٥,٧٥٤	٢.٤٥	٦٨,٢٧٥	٦٤,٥٦	٢.٥٢	٣٧,٤٧٩	٣٥.٤٤	٢.١٩
٢٠٢٣	١١١,٢٣١	٢.٥٢	٧١,٨١١	٦٥	٢.٥٢	٣٩,٤٢٠	٣٥	٢.٥٢
٢٠٢٩	١٢٨,٥٢٩	٢.٤١	٨٢,٩٧٨	٦٤.٥	٢.٣٧	٤٥,٥٥١	٣٥.٥	٢.٢٧

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة  
تم استخراج نسبة النمو السنوية (R) باعتماد المعادلة المعتمدة من قبل الامم المتحدة وهي  
 $R \% = (\ln(P_t/P_0) / t) * 100$



الشكل (١) التمثيل البياني تقديرات اعداد السكان لمنطقة الدراسة اعتماداً على بيانات الجدول (٧)

٢.٤. التركيب المهني : ان التركيب المهني التي سجلت لعينة البحث في منطقة الدراسة (الجدول ٢) يشير الى وجود تنوع واضح في المهن التي يزاولها السكان وهذا بدوره يعمل على تباين واختلاف الدخول الشهرية

مما انعكس على المستوى ألمعاشي لكل أسرة وتحقيق الرفاهية لها ،ومن خلال الجدول تبين ان مهنة الزراعة احتلت المرتبة الأولى من مجموع المهن الأخرى التي تمارس في منطقة الدراسة من إذ عدد العاملين إذ بلغت هذه النسبة (٥٣,٢ %)، ثم تليها نسبة الموظفون الحكوميون بنسبة (٢١,٥ %) وأغلبهم من المنتسبين في وزارتي الدفاع والداخلية ونسبة قليلة من ( المدرسين والمعلمين - المهندسين الزراعيين)،

الجدول (٢) التركيب المهني لعينة البحث		
النسبة المئوية	التكرار	النوع
٥٣.٢%	١٩٨	مزارع
٢١.٥%	٨٠	موظف حكومي
١٦.٩%	٦٣	كاسب
٦.١%	٢٣	عاطل
٢.٣%	٨	أخرى
١٠٠%	٣٧٢	المجموع
(المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج المسح الميداني للدراسة )		

ثم تليها فئة العمال الكسبة وهؤلاء تقدر نسبتهم بحوالي (١٦,٩%) وهؤلاء يعملون باعمال متقطعة مختلفة ، ثم تأتي شريحة العاطلين عن العمل إذ شكلوا نسبة تقدر بحوالي (٦,١%) واغلبهم من الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة وأخيرا تأتي فئة المتقاعدين إذ بلغت نسبتهم (٢,٣%)، ويعود السبب في ذلك الى ان مهنة الزراعة مهنة متوارثة عن الإباء والأجداد ولا تحتاج إلى معرفة أو دراسة وغير محددة بجنس أو عمر معين.

### ٣.٤. النشاط الاقتصادي :

١.٣.٤. الزراعة: ويمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي في قضاء غماس، وتتميز منطقة الدراسة بزراعة محاصيل الحبوب الأساسية (القمح والشعير والشلب) وتنتشر فيها بساتين النخيل لامتلاكها أراضي كلية صالحة للزراعة تبلغ (١٤٥,٩٤٩) دونم من مجموع أراضي الناحية البالغة (١٧٢,٦٠٠) دونم وبنسبة (٨٤,٥%) لعام ٢٠٢٢، الجدول (٣)

الجدول (٣)

المساحات الكلية للأراضي الصالحة وغير الصالحة للزراعة ومساحة المحاصيل لناحية غماس لعام ٢٠٢٢

المساحة والمحصول	المساحة (الدونم)	النسبة المئوية	غلة الدونم الواحد	الانتاجية لعام ٢٠٢٢
المساحة الصالحة للزراعة (الكلية)	١٤٥٩٤٩	%٨٤.٥		
المساحة الغير صالحة للزراعة	٢٦٦٥١	%١٥.٥		
مساحة بساتين النخيل	١٠٦٠٩	%٧.٢	(٢,٥ .٢) طن	٢٠٦,٨٩١ طن
مساحة محصول الحنطة	٥٢٠٠٠	%٣٥.٥	٧٠٠ - ٨٠٠ كغم	٢٣,٥٢٠ طن
مساحة محصول الشعير	١١٠٠٠	%٧.٥	٤٠٠ - ٥٠٠ كغم	١,٨٢٠ طن
مساحة محصول الشلب	٤٢٠٠٠	%٢٨.٧	١٥٠٠ - ٢٠٠٠ كغم	منعت زراعته (شحه الماء)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شعبة زراعة غماس، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢

كما تزرع فيها المحاصيل العلفية لكن في نطاق محدود جداً مما اثر على قلة الاقبال على تربية الثروة الحيوانية في المنطقة بشكل أصبح غير ذات أهمية في المنطقة لارتفاع اسعار الاعلاف ويمكن إن تشكل كافة هذه المحاصيل ان استثمرت بشكل صحيح مردوداً اقتصادياً جيداً لسكان المنطقة وبما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي والخدمي ويزيد من تقدم ورفاهية منطقة الدراسة والمناطق الريفية بشكل عام (القره غولي، ٢٠١٨، ص ١٥٩). وان هذه المساحات في أغلب الاحيان وبسبب الشحة المائية تزرع نصفها ويترك النصف الاخر حسب الملاحظة واللقاءات الميدانية مع الفلاحين في المنطقة اثناء الزيارات الميدانية.

٢.٣.٤. الثروة الحيوانية: تعد الثروة الحيوانية إحدى الدعامات المهمة للقطاع الزراعي إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الإنتاج النباتي، كما ان غالبية السكان يعتمدون عليها بشكل رئيس و ثانوي ولا يمكن الاستغناء عنها ويمكن أجمال أهم الحيوانات التي تربي في منطقة الدراسة (جدول (٤)) وكالاتي:

الجدول (٤)		
أعداد وأنواع الحيوانات المجترة في ناحية غماس لعام ٢٠٢١		
النسب %	العدد	النوع
٦٦.٩%	٤٦,٩٢٤	الأغنام
١٥.٢%	١٠,٦٧٤	الأبقار
٢٥.٥%	١٢,٠٠٠	الماعز
٠.٨%	٥١٢	الجاموس
٧٠.١١٢		المجموع
(المصدر:شعبة زراعة غماس ،قسم الثروة الحيوانية ،بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢)		

٣.٣.٤. النشاط الخدمي : يتضمن النشاط الخدمي خدمات البنى التحتية للسكان كالتعليم بأنواعه والخدمات الطبية وهيئات توفير الرعاية الاجتماعية والثقافية والترفيهية ،و تعد العمود الرئيسي لقيام عمليات التنمية ويتضمن النشاط الخدمي في قضاء غماس الاتي :

٤.٣.٤. خدمات السكن : ان متطلبات التنمية تحتم على المسكن ان يكون وفق معايير تخطيطية ،صحية وبيئية لكي يحقق الرفاهية ، فإذا تحققت الراحة البدنية والنفسية للإنسان في مسكنه سوف يتحسن ادائه ومستوى تفكيره ويزداد تمسكه في ارضه وسوف تكون استثماراته الزراعية والأقتصادية ذات جدوى أقتصادية عالية وسوف يحقق مستوى انتاج اكبر وبمردود اقتصادي ،أن طبيعة حياة السكن في المنطقة حسب نتائج المسح الميداني لعينة البحث البالغة (٣٨٢) مبحوثا تشير ان نسبة (٦٢.٩%) منهم حياة السكن هي طابو زراعي (بناء بدون موافقات) ونسبة (٢٧.٨%) منهم هي طابو صرف وأغلب هذه المساكن تفتقر الى الشروط الصحية الأساسية من تهويه وخدمات صرف صحي بالإضافة إلى أنها تتميز بالعشوائية في تخطيط السكن من خلال وجود تداخل في بعضها بين حظائر الحيوانات وبين السكن،على الرغم أن غالبية البيوت مبنية باستخدام الطابوق والبلوك .

٥.٣.٤. الخدمات التعليمية: هي احدى الوسائل المهمة لإعداد العنصر البشري الذي يشكل العمود الأساس في عملية التنمية ، ويؤدي التعليم دوراً كبيراً في نجاح خطط التنمية بوصفه يمثل عنصراً فاعلاً لتحقيق هذا التقدم، وتعد الخدمات التعليمية هي الباكورة الاساسية المعول عليها في انتشار المناطق الريفية من الواقع الاقتصادي والخدمي المتردي الى الواقع الجديد ، فأذا ما تم انشاء تخريج وتدريب جيل جديد من أبناء المنطقة قائم على اسس علمية صحيحة ورسينة سوف يساعد على القيام بالعملية التنموية وفق ما مخطط لها ، الجدول (٥) يبين الخدمات التعليمية في قضاء غماس ،وان عدد المدارس الابتدائية في الناحية يبلغ (٥٢) مدرسة يتركز (٧٠%) منها في

الجدول (٥) الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة						
النوع	عدد الابنية	اعداد الملحقين	الكادر التدريسي	عدد الشعب	طالب /مدرسة	طالب / صف / مدرس
رياض الأطفال	١	١٢٣	٣	٢	١٢٣	٦٢ / ٤١
التعليم الابتدائي	٥٢	١٦٢١٤	٦٧١	٤٤٩	٣١٢	٣٦ / ٢٤
التعليم الثانوي	١٧	٨٠٥٨	٣٥١	١٧٢	٤٧٤	٤٧ / ٢٣
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة ٢٠٢١						

مركز الناحية فيما تتوزع البقية في بقية المقاطعات ومعدل التلاميذ في المدرسة الواحدة يصل الى (٣١٢) تلميذ وتلميذة وبمعدل (٢٤) تلميذ لكل معلم بزيادة (٩ تلاميذ) عن المعدل القياسي المعتمد في وزارة التربية العراقية والبالغ (١٥) تلميذ) لكل معلم. أما التعليم الثانوي فان عدد المدارس الثانوية في المنطقة قد بلغت (١٧) ثانوية (الجدول (١٨)) وتتوزع هذه المدارس في مقاطعات معينة وأغلبها يكون في مركز الناحية (أربع منها للبنات) ،اما التعليم المهني والتعليم الجامعي فغير متوفر اصلاً في منطقة الدراسة.

٦.٣.٤. الخدمات الصحية : تقديم الخدمات الصحية لمختلف شرائح المجتمع يكون عامل ايجابي كبير في تحقيق التنمية في المناطق الريفية ،لا تتوفر مستشفى في قضاء غماس وتقتصر



الخدمات الصحية الحكومية على مراكز صحية نموذجية عدد(٢) ومراكز صحية فرعية عدد (٢) بالإضافة إلى البيت الصحي ، وتقدم هذه المراكز الخدمات الصحية في مجال تشخيص ومعالجة الأمراض الخاصة بالنساء والأطفال والولادة و فقر الدم والسكري وحالات التسمم وغيرها من الأمراض وتقديم الاسعافات الاولية، وقياس الضغط وقياس السكري مع توزيع أقراص طبية لمعالجة مياه الشرب ،رعاية الحوامل وتقديم الخدمات الصحية والعلاجية لطلبة المدارس،اما الحالات الخطرة والطارئة فيتم نقلها إلى مستشفيات محافظة النجف القريبة و احياناً تحدث الوفاة في الطريق ، اما العيادات الطبية الخاصة فيبلغ عددها(٤٦) عيادة موزعة على مركز الناحية ومقاطعاتها، (٣٣)منها تقع في شارع واحد وهو شارع الامام علي(ع)الشارع الرئيسي في مركز الناحية إذ تتوزع على جانبي الشارع ، إذ شكلت نسبة(٧١.٧%) من مجموع العيادات الخاصة في المدينة ويعود السبب في ذلك الى الكثافة السكانية الكبيرة في مركز المدينة ، كذلك تشكل هذه المنطقة المركز الرئيسي التجاري للمدينة ،وأغلب هذه العيادات موزعة على مركز الناحية لقربها من سكن الطبيب والكثافة السكانية ونوع تخصصه الطبي وأن هذا التوزيع للعيادات الطبية الخاصة وما يرتبط بها من خدمات صحية غير عادل ولا يخدم جميع سكان منطقة الدراسة.

٧.٣.٤. خدمات مياه الشرب : ان توفير مصدر مائي نقي صالح للشرب في المناطق الريفية من ضرورات الحياة في هذه المناطق وذلك من اجل تقليل الإصابات بالأمراض المختلفة التي مصدرها مياه الشرب كما انه يقلل الجهد والتكلفة الاقتصادية المبذولة في عملية تأمين مياه نظيفة و يقع غالباً على كاهل النساء والأطفال مهمة جلب الماء الصالح للشرب ،فضلاً عن التكاليف

#### الجدول (٦)

في ناحية غماس الشرب أنتاجية وأعداد مجمعات مياه

عدد محطة تصفية	عدد محطة تحلية	الطاقة التصميمية متر <sup>٣</sup> /يوم	الطاقة الفعلية متر <sup>٣</sup> /يوم	السكان المخدومين	نسبة السكان المخدومين	نسبة الشحة %
٤	٢	١١٠٠٠	٨٠٠٠	٥٩,٦٠٦	%٥٦.٧	%٤٣.٣

(المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢١)

المادية لتأمين هذه المياه في حالة شراؤها من السيارات الحوضية (السعدي، ٢٠١٧، ص ٧٧)

،يوجد في الناحية توجد (٤) محطات لتصفية المياه مع محطتين تحلية وهي تغطي حاجة الناحية(٥٩,٦٠٦ نسمة بنسبة (٥٦.٧%) في حين ان نسبة الذين لم تصلها خدمات الماء الصالح للشرب هي (٤٣.٣%) هي كما موضح في الجدول(٦)،ويلاحظ من خلال الجدول ان الطاقة الاستيعابية لمحطات التصفية قليلة لا تلي احتياطات اهالي المنطقة .

٨.٣.٤. مصادر الطاقة: تتوفر في منطقة الدراسة محطتين تحويلية رئيسية مربوطة على الشبكة الوطنية وهاتان المحطتان هما المصدر الرئيسي لتغذية جميع مقاطعات الناحية، ان معدل الاستهلاك لعام ٢٠٢١ يبلغ (١١٤٢ ميكاواط /ساعة) والحاجة الفعلية تبلغ (٥١٢٥ ميكا/ساعة)، وأن نسبة العجز في تجهيز الطاقة هي (٧٧%)، وان غالبية الاستهلاك هي ناتجة عن الاستخدام السكني يليها الاستخدام الزراعي.

٩.٣.٤. خدمات الاتصالات: تتوفر خدمات اتصالات الهاتف النقال في جميع مقاطعات الناحية وكما تتوفر خدمات الانترنت في مناطق معينة وتتعدم في مناطق قليلة أخرى ، وتم دخول هذه الشبكات بعد عام ٢٠٠٨م وتكون هذه الشبكة وفق نظام الاشتراك بمبالغ مالية شهرية

١٠.٣.٤. النشاط الصناعي: لا يوجد اي نشاط صناعي في منطقة الدراسة مع وجود العديد من المقومات التي تجعل بالامكان قيام صناعات مختلفة غذائية وانشائية .

خامساً.مجالات الدراسة الميدانية:لكل دراسة وخاصة في الدراسات الاجتماعية ثلاثة جوانب أساسية ومهمة هي:

-مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أرباب الأسر (رجال أو نساء ) في مقاطعات وقرى ناحية غماس في محافظة الديوانية).

- عينة الدراسة: تعد عينة الدراسة جزءا أساسيا ومهما، وهي مجموعة فرعية من المجتمع الإحصائي ، ان اختيار عينة الدراسة من أهم المشكلات التي يواجهها الباحث، إذ ان لاختيار العينة أهمية كبيرة؛ لأن تتوقف عليها كل النتائج التي يخرج بها الباحث من بحثه،وعند تصميم العينة الإحصائية تطلب منا الاهتمام بأمور عدة، منها:

١.١.٣. تحديد حجم العينة: يتم تحديد حجم العينة ، على وفق اعتبارات منهجية، وتتضمن خصائص المجتمع الحقيقي والأصلي الذي ترغب في دراسته، وفي هذه الدراسة بلغ حجم العينة

(٣٨٢) أسرة من المجتمع الكلي وقد تم احتسابها وفق معادلة (ستيفن ثامبسون) بعد الحصول على الإحصاءات الرسمية لعدد السكان الكلي لمجتمع غماس من وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، آذ بلغت تقديرات عدد السكان للناحية ( ١٠٥,٠٠٠ ) نسمة لعام ٢٠٢١، وبعد تطبيق معادلة (ستيفن ثامبسون) وأجراء العمليات الرياضية تبين أن حجم العينة تساوي (٣٨٢) وقد تم التعامل مع هذا العدد كاسرة وليس أشخاص لكون الدراسة تتناول كافة جوانب وفئات المجتمع لتحليل الواقع التعليمي والصحي والخدمي والبطالة وبلغ المجموع الكلي لهذه الاسر (٣١٠٩) نسمة،

معادلة ستيفن ثامبسون لحساب حجم العينة للمجتمع معلوم العدد .

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[ \left[ N - 1 \times \left( d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

إذ إن N: عدد مفردات المجتمع والبالغ (١٠٥,٠٠٠) نسمة تقديرات عام ٢٠٢١ للناحية.  
P: القيمة الاحتمالية حال عدم معرفتها فهي تساوي ٥% ، d:نسبة الخطأ وعادة ما تكون ٥%

Z:الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة عند درجة ثقة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦  
n : حجم العينة المطلوبة وحسب المعادلة تكون العينة (٣٨٢) (Thompson, ٢٠١٢, p:٥٩-٦٠).

ويتطبيق المعادلة على مجتمع الدراسة

$$n = \left( \frac{(105,000 * 0.05 * (1 - 0.05))}{\left( \left[ (105,000 - 1) * (0.25 / 3.8410) + 0.05 * (1 - 0.05) \right] \right)} \right) \Rightarrow n \cong 382$$

والجدول (٧) يبين وصف لعينة البحث تبعا لمتغير العمر والمهنة.

الجدول (٧)					
وصف لعينة البحث تبعا لمتغير العمر والمهنة					
توزع أفراد عينة البحث وفقاً لمهنة الأب			توزع أفراد العينة حسب العمر		
النسبة %	العدد	مهنة (رب الأسرة)	النسبة %	العدد	الفئة العمرية
٢٢%	٨٠	موظف حكومي	٥%	٢٠	(٢٩-٢٠)
١٧%	٦٣	كاسب	١٩%	٧٣	(٣٩-٣٠)
٥٣%	١٩٨	مزارع	٢٨%	١٠٣	(٤٩-٤٠)
٦%	٢٣	عاطل	٢٦%	٩٥	(٥٩-٥٠)
٢%	٨	أخرى	٢٢%	٨١	(٦٠ فأكثر)
١٠٠%	٣٧٢	المجموع	١٠٠%	٣٧٢	المجموع

(المصدر: الجدول من أعداد الباحثة اعتماداً على المسح الميداني (الاستبانة))

سادساً. المشكلات والمعوقات التنموية لمنطقة الدراسة:

تتوزع المعوقات في ناحية غماس بين معوقات اجتماعية المتمثلة في ارتفاع معدلات زيادة السكان بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لهذا التزايد في القوى البشرية مع سوء توزيع السكان جغرافياً وسوء توزيع المؤسسات الخدمية بين المناطق المختلفة للمجتمع مكانياً والتفاوت في الازدهار والنمو، وانتشار ظواهر الأمية والأمراض وسوء التغذية ، بالإضافة إلى عدم وجود ثقافة استهلاكية فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه، مع ظواهر سلبية أخرى كانتشار السلوكيات الإدارية الخاطئة كالرشوة والبيروقراطية واللامبالاة وتخلف في أساليب العمل الإداري والبعد عن استخدام التقنيات الإدارية الحديثة، وتضارب القرارات الإدارية وتناقضها في بعض الأحيان والمعوقات الاقتصادية المتمثلة بقلّة البنى التحتية الاقتصادية وانتشار البطالة، وعدم وجود أي نشاط صناعي يستوعب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، والتبعية المالية المركزية فيما يخص تخصيصات المشاريع المحلية والمعوقات تقسم الى :

١.٥..المعوقات الاجتماعية :يمكن اعتبار عدم تحقيق المؤشرات الاجتماعية للتنمية كمقياس لقياس ومعرفة المعوقات وتشمل على ما يلي:

١. مؤشرات تتعلق بالوضع الأسري والخدمات والوضع الصحي : وتتجسد في الآتي:

(أ)المسكن: تعاني المنطقة من أزمات سكن ممثلة في قلة المساكن ورداءة بعضها من ناحية عدم توفير شروط السكن الصحي او بسبب قدمه وتاكله، مع انتشار التجاوز على الأراضي الزراعية (الزحف العمراني) من خلال إنشاء العشوائيات السكنية ونقشي البطالة التي تعيق حصول الفرد على سكن ملائم .

(ب) المياه الصالحة للشرب:والتي تشكل خطراً كبيراً على صحة الأفراد بما تنقله من أمراض طفيلية ومعوية ومعديه وتعاني المنطقة من شحة وتردي مياه الشرب .

(ج) انتشار الأمية: يوصف قطاع التعليم في المنطقة بالتأخر بل والغائب ويتمثل بقلّة عدد المدارس ونسبة الالتحاق بالمدارس مع تهالك البنى التحتية لهذه المدارس ،اذ تبلغ عدد المدارس الابتدائية (٥٢)مدرسة والمدارس الثانوية تبلغ (١٧) مدرسة متركز أغلبها في مركز القضاء ويتميز المجتمع الريفي في الناحية بنسق تعليمي غير مستقر من خلال عدم الرغبة بإكمال الدراسة أو التسرب من المدارس وهم لا يعرفون القراءة والكتابة إذ تصل نسبة الامية للانات الى (٤٦%)،ونسبة الامية للذكور تصل الى (٢٥%) ،حسب التحليل الاحصائي والمسح الميداني .

(د) سوء خدمات القطاع الصحي والمتمثل في تردي نوعية الخدمات المقدمة، من قلة المؤسسات والكوادر الصحية، قلة الادوية واللقاحات، قلة الأجهزة والمعدات، ضعف الوعي الصحي وقضايا الصحة والوقاية والعلاج وشروط النظافة، وانتشار الامراض، نقص الهيئات والكوادر الصحية ،اذ يبلغ عدد الاطباء(٩)فقط ،مع وجود (٥)مراكز صحية غير متوفره فيها الخدمات الكافية لمعالجة الامراض ،وعدم اكمال بناء المستشفى في الناحية والمتوقف العمل به منذ عام ٢٠١٣ .

(هـ)مشاكل الطاقة الكهربائية : تعاني المنطقة من مشاكل في التيار الكهربائي واهمها ضعف التيار الكهربائي،وقدم وتهالك شبكات نقل الطاقة ،فقد تم انشائها من منتصف سبعينيات القرن الماضي ويضاف الى ذلك صغر حجم المحطات التحويلية للطاقة الكهربائية وعدم تحملها

الاحمال الاضافية الزائدة ومن المشكلات الأخرى التي تعاني منها خطوط نقل الطاقة الكهربائية هي مرورها في وسط البساتين واشجار النخيل وهي تزيد من اعطال خطوط نقل الطاقة ، وهذا يؤثر سلباً على عملية التنمية الريفيّة اذ ان عدم توفر التيار الكهربائي للقطاع الزراعي وبالتالي سوف يؤدي الى قلة تشغيل مضخات المياه وينعكس على انحسار المساحات المزروعة وكذلك التأثير على المشاريع القائمة والتي من المؤمل القيام بها في منطقة الدراسة.

(د) قلة طرق النقل المعبدة إذ ان غالبية الطرق المعبدة تتركز في مركز الناحية والرابطة بين النواحي والمقاطعات وهي تعود لفترات سابقة وأغلب هذه الطرق هي بحاجة الى إعادة اكسائها وتقوم الادارة المحلية في قضاء غماس بحملة لفتح و أكساء الطرق الترابية، وفي المناطق الريفيّة لكنها بطيئة بسبب قلة التخصيصات المالية والتوسع في ظهور تجمعات سكنية عشوائية .

٢.٥.. المشكلات المتصلة بظاهرة التحضر: وهي ظاهرة نزوح سكان الناحية إلى المدن وخاصة المتعلمة من أبنائه ، سعياً وراء فرض عمل أفضل وأجور أعلى و حياة اجتماعية أكثر جاذبية وخاصة إلى محافظة النجف القريبة والتي تتميز بوجود فرص العمل مقارنة بالناحية والرغبة بترك الأرض خاصة بعدم وجود زراعة للمحاصيل خلال موسمين متتاليين بسبب قلة المياه .

٣.٥.. المشكلات المتصلة بالركود الاجتماعي الناجمة عن التهميش الاقتصادي والفقر والأمية وما ينجم عنهما من مشكلات كبيرة أهمها:

(أ) ظاهرة الميل إلى السلبية تجاه الشؤون العامة في المجتمع وهي ظاهرة تتعارض تماما من ما تتطلبه مقتضيات التنمية التي تتطلب المشاركة بايجابية ومن شعور وتحمل المسؤولية.

(ب) ظاهرة الشعور بان طاقات المنطقة وقدراتها غير قابلة للنمو عن طريق العمل والمسؤولية.

(ج) ظاهرة احتقار العمل الزراعي المتنامية واعتباره ذو قيمة متدنية لا تلي الطموح.

(د) تزايد تهميش المرأة الذي يحول دون وصول جزء هام من طاقات المجتمع المحلي الى ميدان الإنتاج والمشاركة الايجابية في مختلف نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

٤.٥.. العادات والتقاليد: ان عملية التنمية بشكل عام والتنمية الريفيّة بشكل خاص يحتاج نجاحها وتحقيق أهدافها الى أجواء خالية من المشكلات الاجتماعية إذ تعد هذه المشكلات من أهم العوائق التي تعرقل الجهد التنموي وبالتالي تحول دون تقدم هذه المجتمعات وأطلاقها إلى الإمام ،منطقة

الدراسة هي جزء من المجتمع العراقي الذي يتأثر بالعوامل الاجتماعية وعلى وجه الخصوص (العادات والتقاليد) والتي تعد في كثير من الأحيان عائقاً أمام الخطط التنموية في الكثير من المناطق الريفية، إذ نجد إن المجتمع في منطقة الدراسة يتمسك بعادات وتقاليد وأن الطابع القبلي والعشائري هو الذي يسود فيه ، والجدول (٨) يبين نتائج المسح الميداني لبيان مدى قوة وسيطرة رؤساء العشائر في المنطقة، إذ يتبين من

الجدول ان اصحاب القوة والتاثير على الافراد في المجتمع هو رئيس العشيرة بنسبة (٥٠.٨%)

الجدول (٨)					
اصحاب القوة والتاثير على افراد عينة البحث في ناحية غماس					
النوع	شيخ العشيرة	رجال الدين	الشخصيات البارزة	النواب	بدون اجابة
التكرار	١٨٩	١٠٩	٣٨	٢٣	١٣
النسبة المئوية %	%٥٠.٨	%٢٩.٢	%١٠	%٦.١	%٣.٤
(المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على المسح الميداني للدراسة ٢٠٢٢)					

في حين جاء رجال الدين في المرتبة الثانية بنسبة مئوية (٢٩.٢%) مما يدل على تغلب الطابع العشائري على المنطقة. كما توجد هناك عادات وتقاليد مرتبطة بموضوع الزواج والتي يمكن إن تعد من عوائق التنمية الريفية ، كون الأسر في منطقة الدراسة تفضلان يتزوج أبناؤها من الأقارب ولا تسمح لهم بالزواج من مناطق أخرى إلا فيما ندر ويوجد ايضاً ما يعرف بزواج (النهوة) وهذا النوع من الزواج يكون لابن العم الحق ان يمنع ابنة عمه من الزواج من إي شخص غريب يتقدم لها من خارج إطار الأسرة وقد أسهمت هذه العادات والتقاليد البالية في زيادة نسبة العنوسة بين نساء الريف ،ومن العادات الأخرى الأكثر شيوعاً في منطقة الدراسة هي عدم منح المرأة حصتها من الإرث أو أحياناً تقوم بعض الأسر بدفع مبالغ زهيدة لها كتعويض عن الإرث إذ أوضحت

نتائج المسح الميداني إن نسبة (٨٧.٨%) من الشريحة المستهدفة لا يوافقون على منح حصة من الإرث للمرأة بعد وفاة الأب أو الزوج .

٥.٥. معوقات الإنتاج الزراعي منطقة الدراسة : هناك العديد من المعوقات للإنتاج الزراعي والحيواني في ناحية غماس وأهم تلك المعوقات :

أ..مشكلة الملوحة ( التربة) :تعد من اهم المشكلات الزراعية التي تواجه الإنتاج الزراعي في المنطقة والتي تعمل على تردي نوعية الإنتاج من خلال ارتفاع تراكيز الأملاح في التربة لدرجة تضر بنمو النبات وقابلية التربة على الإنتاج الزراعي وتعاني أغلب الأراضي الزراعية من نسبة تملح عالية تصل إلى (٣٢%)، ويعزى سبب ملوحة التربة إلى عوامل طبيعية (استواء السطح، ارتفاع قيم التبخر، وخصائص التربة الفيزيائية) وعوامل بشرية (قلة المبازل، ملوحة مياه الري، تغدق التربة، عدم استخدام الأساليب الحديثة في الري) .

ب. عزوف المزارعين عن العمل الزراعي :لا تعاني منطقة الدراسة من قلة عدد العاملين في مجال الزراعة بقدر ما تعاني من عدم الرغبة في العمل بالنشاط الزراعي ، إذ يفضل غالبية سكان المنطقة العمل في وظائف مدنية تحقق لهم دخل شهري ثابت ومستوى معاشي مرتفع مقارنة بحرفة الزراعة فضلاً عن ارتفاع تكاليف ومتطلبات الإنتاج الزراعي وخاصة ان هذه المتطلبات (حراثة وتهيئة الأرض، شراء البذور والأسمدة والمبيدات، كلفة المكننة، ارتفاع اجور الطاقة الكهربائية) أصبحت مرتفعة إلى حد لا يمكن للمزارعين توفيرها .

ج.مشكلة الحيازة الأراضي الزراعية :ان غالبية الحيازة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة هي حيازات صغيرة ،وان هذه الحيازات خلقت وحدات استثمارية زراعية صغيرة لا يمكن فيها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة فيها ،كذلك لا تساعد على احداث نهضة زراعية شاملة لصعوبة استخدام التقنيات الحديثة في مجال الري والمكننة مما تكون عائقاً أمام التنمية في قضاء غماس .

د. الآفات الزراعية Agricultural pests وتتمثل بالاتي :



(١). الأدغال : تقوم أنواع الأدغال بمزاحمة المحاصيل الزراعية واطهر المسح الميداني أن (٩٨%) من الفلاحين في منطقة الدراسة تعاني من مشكلة نمو الأدغال في حقول المحاصيل وسواقيها. وانواع الادغال هي الموجودة في المنطقة هي:

(أ) أدغال الدنان تنتشر في حقول الرز وتسبب إضرار تقدر بحدود (٥٠%) من الحاصل

ويرجع سبب انتشاره إلى اعتماد الفلاح على خزن البذور غير النقية واستعمالها في الزراعة .

(ب).أدغال الحنطة والشعير تنتشر في حقول زراعة الحنطة والشعير وأهمها ( الفجيلة

والسليجة ، الكرط ، أبو دميم والشوفان البري) وتشارك المحصول في موارده الغذائية في التربة

وتستنزفها .

(ج).القصب البري ينتشر في الجداول والمبازل ويتميز بمقاومته للملوحة ومناقصته

للمحاصيل الزراعية

(د).الحلفا يتواجد بكثافة عالية في حقول المحاصيل وقنوات الري ويتميز بصعوبة القضاء

عليه .

(هـ).الشمبلان ويعد من النباتات المائية التي تؤثر تأثير غير مباشر في المحاصيل الزراعية

من خلال نموه في القنوات المائية والمبازل فيعمل على إعاقة جريان الماء في الأنهر وسد

قنوات المبازل وتكون مكافحته ميكانيكياً أو يدوياً وهي مهمة صعبة وشاقة .

(٢) الطيور البرية : تتمثل بأسراب العصافير والطيور البرية وتزداد نسبة إضرارها في بداية

الموسم الزراعي للمحاصيل الحقلية عند نشر البذور وعندما تكون البادرات في بداية نموها إذ

تتعرض للقلع من قبل هذه الطيور او في موسم الحصاد إذ تهاجم هذه الطيور المحاصيل

المحصودة كما في محصول الحنطة .

(٣) القوارض:تسبب القوارض إضرار كبيرة للمحاصيل الزراعية في الحقل وأثناء الخزن وذلك

لقدرتها على التكاثر وإمكانيتها على التكيف السريع لظروف المكان المتواجدة واعتمادها على

المحاصيل كغذاء مباشرة .

(٤) الحشرات والحيوانات الضارة : تسبب الحشرات الضارة انخفاضاً في إنتاج المحاصيل الزراعية وقد تبين أن (٧٥%) من الفلاحين يعانون من إصابة حقولهم بالحشرات الضارة وأنواع الحشرات هي :

(حشرة الدباس (اشجار النخيل)- حشرة السونه و حشرة المن(محصولي الحنطة والشعير) - حشرة حفار ساق الرز (محصول الشلب)).

#### ٦.٥ معوقات الثروة الحيوانية وتتمثل في الآتي :

أ. عدم الاهتمام بمحاصيل العلف مما أدى لارتفاع أسعارها وقلة الخدمات البيطرية والإرشاد للثروة الحيوانية إذ يوجد مستوصف بيطري واحد في مساحة صغيرة الحجم داخل مركز القضاء وبكوادر طبية قليلة ، وعدم وجود أي دعم حكومي للادوية والمبيدات إذ يتحمل المربي جميع التكاليف المالية عند قيام المرشدين البيطريين بزيارة الحقل.

ج. تتعرض الحيوانات للإصابة بالأمراض المتوطنة وأشهرها (الحمى القلاعية الذي يصيب الأبقار والأغنام بالدرجة الأولى ،جدري الأغنام والأبقار وهو مرض فيروسي حاد يصيب الأبقار والأغنام والماعز ،مرض عفونه الدم النزفي وهو مرض بكتري يصيب الأبقار والجاموس).

د. عدم وجود أي مجزرة رسمية في المنطقة مما ساهم بانتشار مشكلة الذبح الجائر والعشوائي وكما تنتشر ظاهرة ذبح الإناث المنتجة والحيوانات المجترية الصغيرة التي تمنع التشريعات في العراق ذبحها.

هـ. أغلب الحضائر الخاصة بتربية الحيوانات غير نموذجية لتربية الحيوانات ، ويتم بناءها هذه الحضائر من مواد لا تحمي الحيوانات من تقلبات الطقس ، مما يجعل الحيوانات أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المختلفة.

الاستنتاجات

١. لا توجد للسياسات الزراعية أي اثر على تنمية المجتمع المحلي في قضاء غماس بسبب كون هذه السياسات تخطط على مستوى عام ولا يتم تناولها على المستوى المحلي أو التعمق في الخصائص المميزة لكل منطقة .
٢. استمرار ظاهرة عدم التوازن بين التنمية المكانية الممتثلة بوجود مناطق تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي والخدمات والبنى الارتكازية في مركز القضاء وافتقار المناطق والمقاطعات الأخرى لهذه النشاطات والخدمات.
٣. عدم قدرة الاقتصاد الحالي للمنطقة على توليد فرص العمل مما ساعد على انتشار الفقر وارتفاع كبير في نسبة البطالة بين الشباب وخاصة بعدم وجود أي نشاط صناعي في منطقة الدراسة، مما أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة ،والتي تسبب مشاكل عديدة منها حدوث الجريمة، الانتماء للتنظيمات الدينية المتشددة والهجرة من الزيف إلى المدينة ،والاعباء المالية المترتبة من وجود نسبة مرتفعة من العاطلين عن العمل مسجلين في دائرة الرعاية الاجتماعية.
٤. تشكل الزراعة في الناحية مصدراً رئيسياً للدخل فهي النشاط الاقتصادي الرئيسي ،وهي مهنة متوارثة عن الإباء والأجداد ، ويعاني النشاط الزراعي من مشاكل عديدة ابرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ، لا يوجد أي ابتكارات وإبداعات زراعية في انتاج المحاصيل الزراعية، اذ تتركز معظم الزراعة على أصناف تقليدية ،وخاصة محاصيل الحنطة والشلب تليها زراعة الشعير ولا يوجد توجه ايجابي للفلاح نحو زراعة الخضر والفواكه الموسمية ،وتنتشر الحيازات الزراعية الصغيرة للأراضي، وان أغلب المزارعين حصلوا عليها بالارث عن آباءهم وأجدادهم .
٥. أظهرت الدراسة وجود تدني في مستوى الخدمات الصحية في ناحية غماس واقتصارها على مراكز صحية ذات إمكانيات بدائية جداً تفتقر لابسط المتطلبات الصحية من ناحية الأجهزة والأدوية وكفاءة الكوادر الطبية مع نقص كبير في الملاكات الطبية من اطباء ومضمدين .
٦. هناك مشاكل عديدة في الخدمات والبنى التحتية وخاصة في المقاطعات البعيدة عن المركز من نقص كبير في المدارس وضعف الطاقة الكهربائية وطول ساعات انقطاع التيار الكهربائي ،وعدم توفر المياه الصالحة للشرب، والنقص الواضح في شبكة الطرق وجودة الطرق الموجودة

اصلا اذ تحتاج الى صيانة واكساء مع زيادة طول الشبكة، وخاصة الطرق الريفيّة التي تربط بين القرى والاراضي الزراعية

٧. أن المجتمع في ناحية غماس مجتمع عشائري ويعد شيخ العشيرة المرجعية الأولى في المجتمعات العربية والشرقية على وجه العموم، والذي يعد كلامه نافذا ومشورته واجبة على الجميع في تلك المجتمعات.

٨. تتعرض معظم النساء لتقاليد وعادات فيها غبن كبير، إذ لا يحصلن على جزء من الإرث وانتشار الأمية بنسبة كبيرة بين النساء، والحرمان من التعليم الثانوي والاكتفاء بالتعليم الاساسي كذلك تتعرض النساء للعنف الأسري من قبل الزوج أو الأب كون المجتمع من المجتمعات العربية الشرقية التي تتصف بسطوة الرجل على المرأة وتعد (بطالة الزوج) من اهم اسباب العنف بسبب جلوسه في البيت فترة طويلة، والضغط النفسي الذي يعيشه كونه مطالباً بتلبية مطالب الأسرة مع عدم قدرته على ذلك، فيتجه للعنف وخاصة في حالة غياب الرادع القانوني والديني.

#### التوصيات :

أ.تنظيم القطاع الزراعي من قبل الجهات الحكومية من خلال استحداث سياسات زراعية عملية قابلة للتطبيق تنظم عملية استيراد السلع الزراعية بطريقة مدروسة بشكل دقيق للحد من إغراق السوق بالمحاصيل والخضراوات المستوردة مع تنظيم العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بهدف انشاء معامل متكاملة صناعية زراعية مثل انتاج الزيوت وزيادة الطاقات الإنتاجية لمعامل الأسمدة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن لغرض توزيعها على الفلاحين وبما يكفي الحاجة الفعلية للأرض مع فتح المجال للمزارعين لاستيراد الأسمدة والمبيدات ووفق ضوابط معينة مما يقلل كثيرا من كلف الإنتاج.

ب. توفير الطاقة الكهربائية في كافة المناطق الريفيّة وذلك لتشغيل مضخات الري وتخفيض أسعار الوحدة الكهربائية لدعم القطاع الزراعي مع استبدال خطوط النقل المتهالكة والتي تحتاج الى تكاليف عالية لعملية صيانتها و تقليل قيمة احتساب أجور الطاقة الكهربائية.

ج. استثمار الطاقات البديلة لإنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة الدراسة مثل الطاقة الشمسية واستثمارها للاستخدامات المختلفة في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال تشغيل المضخات ومنظومات الري الحديثة .

د. إنشاء قرى نموذجية أو سكن نموذجي مطابق للمواصفات والمعايير المتعلقة بالتهوية والخدمات الصحية وحظائر الحيوانات ومنح قروض من صندوق الإسكان بفوائد قليلة جداً لبناء هذه المساكن.

هـ. فتح فرع للمصرف الزراعي في مركز الناحية لتسهيل عناء السفر إلى مركز المحافظة أو إلى قضاء الشامية المتوفرة فيهما فروع للمصرف الزراعي .

و. ضرورة إعداد مخطط عمراني لاستخدامات الأراضي في المنطقة دون التجاوز على الأراضي الزراعية، مع ضرورة تصنيف الأراضي (الأراضي الزراعية المزروعة والقابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة).

ز. تنفيذ برامج إرشادية وتدريبية في مجالات الزراعة الحديثة المختلفة لتغيير الاتجاهات السلبية وتعديل الاتجاهات المحايدة نحو استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مع التوسع في الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) ومن ثم الانتقال مستقبلاً إلى بناء البيوت الزجاجية لتوفير محاصيل الخضراوات في معظم أيام السنة، مع استخدام تقنيات الري الحديثة في عمليات الإرواء والمتمثلة ( الري بالرش والتنقيط) . وأنشاء معامل متخصصة بإنتاج منظومات الري الحديثة الصغيرة الحجم والتي تناسب الحيازات الصغيرة للأراضي الزراعية مع تحمل الدولة كلفه شرائها وتوزيعها على الفلاحين .

ح. إنشاء وبناء مدارس ابتدائية وفق معايير تتلائم مع عدد سكان كل مقاطعة من مقاطعات الناحية البالغة (٧٤) مقاطعة مع فتح وبناء مدارس ثانوية خاصة بالبنات في منطقة الدراسة وعلى ان تكون عملية توزيع هذه المدارس على اسس علمية مدروسة ودقيقة لكي تخدم اكبر عدد من السكان مع الاخذ بنظر الاعتبار الطابع العشائري الذي تتميز به منطقة الدراسة وفتح مدارس مهنية وإعدادية ومعاهد زراعية في منطقة الدراسة وذلك من اجل تخريج ملاكات زراعية وسطية قادرة على ادارة العملية التنموية فيها

ط.تبطين القنوات المائية لضمان عدم هدر كميات من هذه المياه وعدم وجود ضائعات فيها وكذلك استخدام الانابيب ذات الاقطار الكبيرة لنقل المياه الى المقاطعات البعيدة لتوفير الحصة المائية الكافية لمقاطعات منطقة الدراسة وخصوصا البعيدة عن مجرى شط الشامية. ي.توفير اللقاحات والادوية ومستلزمات الطب البيطري مع زيادة اعداد الاطباء البيطرين وتوفير وسائل نقل للقيام بزيارة دورية للحضائر.

### المصادر :

١. ابو عيانة ، فتحى محمد(١٩٨٠)، جامعة الاسكندرية ، كلية الآداب ، جغرافية السكان دار النهضة العربية ، ط٢، بيروت ،لبنان.
٢. باحو ،عبد العزيز (٢٠٠٨)، الفكر الجغرافي الحديث، مادة استكمال التكوين في الجغرافيا ،الرباط المغرب.
٣. بعلبكي،أحمد (٢٠٠٩)،تنمية المجتمع المحلي والتدريب على بناء قدراته ج ١ ،دراسات عراقية الطبعة الاولى ، بغداد،العراق.
٤. جامع ،محمد نبيل(٢٠١١) ، مفهوم التنمية الريفيّة تحت ظروف القرية المصرية ، جامعة الاسكندرية.
٥. جامع،محمد نبيل(٢٠١٩) ،علم المجتمع الريفيّ وتطبيقاته التنموية ،جامعة الإسكندرية ،مصر.
٦. خاطر ،أحمد مصطفى (٢٠٠٠) ، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات-نماذج .ممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،مصر
٧. خدام ،منذر(٢٠٠١) ،الأمن المائي العربي الواقع والتحديات،مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان.
٨. رشوان ،حسين عبد الحميد(٢٠٠٧) ، التنمية اقتصاديا سياسياً اجتماعيا ثقافياً ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر.
٩. السعدي،عباس فاضل(٢٠١٧) نوعية حياة السكان،دار الوضاح للنشر ط١،العراق.

١٠. عبد الله، محمد عبد الفتاح محمد(٢٠٠٧) "تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية" المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .
١١. الكردي، محمود (١٩٧٧)، التخطيط للتنمية الاجتماعية(دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان)، دار المعارف ،القاهرة ،مصر .
١٢. محسن ،عبد الباسط محمد(١٩٧٦) ، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الانجلو للطباعة والنشر، ط٢، القاهرة، مصر .
١٣. محيين ،محمد محمود(١٩٩٦) ، "الجغرافيا، والجغرافيون بين الزمان، والمكان"، دار الخريج للنشر، والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية.
١٤. المنصوري ،سامي ناظم حسين (٢٠١٢)، الديوانية في العهد العثماني الأخير ،ط١، دار المدينة الفاضلة، بغداد،العراق .
١٥. الموسوي ،انتظار إبراهيم حسين(٢٠٠٧) ، التحليل المكاني للاستعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية ، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)،كلية الآداب ،جامعة القادسية .
١٦. ناجح ،دليلة (٢٠١٥)،التنمية المحلية في دول المغرب العربي،رسالة ماجستير ،جامعة العربي بن مهيدي،الجزائر .
١٧. النميري ،خلف بن سليمان بن صالح(٢٠٠٩) ، التنمية الريفيّة واقع أمل وآفاق ، جامعة أم القرى،السعودية.